النظام السياسي الجزائري بين صعوبة الإصلاح السياسي واندلاع الحراك الشعبي أفريل 1999 – أفريل 2019

د.عينـة المسعود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة- الجزائر

The Algerian political system between the difficulty of political reform and the outbreak of the popular movement April 1999 - April 2019

ملخص: تناول هذا المقال أحداث سياسية، واجتماعية، اقتصادية، ومستجدات ظهرت في النظام السياسي الجزائري في فترة حكم الرئيس السابق للجزائر عبد العزيز بوتفليقة، حيث تطرقنا في هذا المقال إلى ملامح تفعيل الإصلاحات السّياسية في الجزائري في تلك الحقبة، كما أشرنا إلى صعوبة تنفيذ ومراجعة تلك الإصلاحات السّياسية، مما نتج عن اندلع الحراك الشعبي للتعبير عن عدم الثقة في النظام والحكومات، والدعوة بالمطالبة بإسقاط النظام السياسي،وتنحي الرئيس بوتفليقة بهدف التغيير وبناء دولة وطنية موحدة وحديثة.

الكلمات مفتاحية: النظام، النظام السياسي العام، الإصلاحات السياسية، الشعب، الحراك، ثقافة الثقة العامة.

Abstract: This article dealt with political, social, and economic events and developments that appeared in the Algerian political system during the rule of the former president of Algeria, Abdelaziz Bouteflika. The popular movement erupted to express a lack of confidence in the regime and governments, and to call for the downfall of the political system and the resignation of President Bouteflika with the aim of change and building a unified and modern national state.

Keywords: The system, the general political system, political reforms, the people, the movement, the culture of public trust.

مقدمـة:

أصبحت الظروف الدولية والإقليمية تفرض عملية الإصلاح السياسي، وإعادة هيكلة النظام العام والجهاز الحكومي الجزائري، والمبادرة بصياغة جديدة للدستور الراهن، من أجل تداعيات التحول من المركزية السياسية إلى اللامركزية السياسية، بما يعني تعدد مراكز السلطة في الدولة، وأياً كان نوع هذه الحكومات المتعاقبة في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، فهو شرط ضروري لكفاءة وفعالية أداء الحكومة -جودة السياسات ورشادة القرارات-، وصولاً إلى نقطة التوازن بين مختلف مصالح القوى السياسية في المجتمع الجزائري.

إن فلاح النّظام السّياسي الجزائري وضمان استمراريته، مرهون بالأسس السّياسيّة والبيئة الفاعلة للنّظام، أو العوامل التي تشكله وتحدد حركته هذا من جهة، وسلامة الدينامية السّياسيّة وتشمل على النّظام الانتخابي، القيادة السّياسيّة، وعملية صنع القرار - ليس بمعنى وضع بدائل أو أكثر وتنفيذه فحسب – وإنما معرفة صناع السِّياسات والقرارات، منهجية صياغة الخطط والسِّياسات والقرارات العامّة ونطاقها، ومدى درجة المركزية في صنعها، أي دراسة الشكل الدستوري والأجهزة التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائية والبيروقراطية، ومدى كفاءتها في أداء وظائفها من جهة أخرى، فجوهر العمليّة السّياسيّة يكمن في التفاعل بين الإطار الشعبوي والمؤسّسات الحكوميّة، ويمثل الإطار المجتمعي البيئة التي يتحرك فيها النسق، ويتوقف بقاء واستقرار النّظام السّياسي على مدى الكفاءة في أداء كل هذه العمليات، فإذا لم يسمح أفراد الشعب بالتعبير عن مطالبهم بشكل سلمي وفوري، أو إذا فشلة الحكومة في الاستجابة لهذه المطالب بات من المحتمل اللجوء إلى العنف لتحقيق مصالحهم، الأمر الّذي يعرض الاستقرار السّياسي والحكومي العام للتهديد والزوال.

ومن ثم فقد تبلورت مشكلة موضوع المقال في التساؤل الرئيس التالي: ما هي بوادر نشوب الحراك والصعوبات الجلية في إدراك الإصلاحات السياسية للنظام الجزائري في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة من أفريل 1999 - إلى أفريل 2019؟.

لقد استخدمنا في هذا المقال، عدّة مناهج بحثية، من أهمها المنهج الوصفي باعتباره يعتمد على دراسة: الحراك، الإصلاحات السياسية، النّظام السّياسي، كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبّر عنها تعبيراً كيفيّاً وكميّاً، فمن الضّروري استخدامه في هذا المقال، وذلك لجمع قدر المستطاع من المعلومات واكتشاف واستخلاص كل ما له علاقة بالظواهر السابقة، كما استخدمنا منهج تحليل النّظم: حيث سيتمّ استخدامه لكون أنّه يوفر إطاراً لتنظيم المعرفة حول آلية الحراك، وأسس الإصلاحات السياسية في الجزائر ولا سيما في إدراك الكيفية التي تؤثر فيها المدخلات البيئية في القرارات العامّة وفي أداء النّظام السّياسي الجزائري، وفي معرفة طبيعة القوى والعوامل البيئية المولدة للمطالب المطروحة على النسق السياسي البوتفليقي، وكيف يمكن للنظام السّياسي الجزائري أن يُحَوّل المطالب إلى سياسة عامة ويحافظ على ذاته عبر الزمن، إضافة استخدمنا منهج صنع القرار: حيث ينصب اهتماماته في موضوع المقال العلمي على

دراسة أحد أهم وأبرز جوانب العمليّة السّياسيّة وهو الجانب الّذي يتعلق بدراسة القرار النسقي والمتغيرات المؤثرة فيه في الجزائر، حيث نشير إلى التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير الرسمية، في تقرير مصير النظام السياسي، فإعداد القرارات فهو بمثابة جزء رئيس من سلوك المؤسّسات السّياسيّة والتي تختار نمط من التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه من مناقشة ومفاضلة، حسب التشريع المعمول به.

وقد شملت خطة هذا المقال على عدة عناصر منها:

أولاً: ملامح تفعيل الإصلاح السّياسي في النّظام الجزائري.

ثانياً: صعوبات الإصلاحات السّياسية للنظام السياسي في الجزائر.

ملامح تفعيل الإصلاح السّياسي في النّظام الجزائري:

في السنوات الأولى من عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سمع الجزائريون من رئيسهم الجديد عبارات تؤكد أن الديمقراطيّة هي أفضل ضمانة للمستقبل، وأنه لا يرغب في احتكار عملية صنع القرارات والسياسات العامّة للبلاد، بل إن بوتفليقة أعرب في بداية أشهر سنة 2004 عن إيمانه بأن أي فرد يجب ألا يتسلم منصب رئاسة الجمهورية الجزائريّة أكثر من عهدتين رئاسيتين، وأنه سيكون أول رئيس يطبق هذه القاعدة الدستورية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل الرئيس بوتفليقة في الحكم منذ أفريل 1999 إلى أفريل 2019، ولم تشارك الجماهير في انتخاب العهد الثالثة والرابعة ورفض الشعب للترشح في الخامسة، حيث نجد أبرز ملامح تلك الإصلاحات السّياسيّة منذ تلك الفترة من حكم الجزائر (السلطوية والأمنية والقانونية) فيما يلي:

ملامح الإصلاحات السّياسيّة السلطوية:

تتجلى ملامح تلك الإصلاحات السّياسيّة السلطوية منذ فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقية في النظام السياسي الجزائري العام في الصلاحيات السياسية الواسعة للسّلطة التنفيذيّة والتغييب العمدي للمحاسبة العامة(لمام محمد حليم، 2003، ص 222)، وآليات متباينة للبحث عن حلقة الشرعية المفقودة في النظام السياسي، وانتخابات نمطية (محلية، تشريعية، رئاسية) مشكوك في نزاهتها من جميع القوى السّياسيّة الجزائرية.

-الصلاحيات الواسعة للسّلطة وتغييب المحاسبة: يعتبر رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، ورئيس السّلطة الأولى في البلاد، وله مسؤوليات واسعة في جميع الميادين والمناصب الإدارية القابلة للتعيين من طرفه، وهو الّذي يرأس مجلس الحكومة، وموقع (ويوقع) المراسيم الرئاسية، ويعين رئيس الحكومة سابقاً أو الوزير الأول حالياً ووزراء الحكومة ورئيس مجلس الدولة، والأمين العّام للحكومة، ومحافظ بنك الجزائر، ويعين القضاة، ومسؤولي أجهزة الأمن، كما يعين الولاة والسفراء والمبعوثين وينهي مهامهم (دستور الجزائر، 2016،

المادة 77، 78)، ويدعوا إلى ضرورة المشاركة السّياسيّة وتفعيلها، ويعلن الحرب وحالة الطوارئ، وله الحق في إصدار المراسيم التي لها قوة القانون، ولا يمكن إدانته بالخيانة العظمى، وبهذا فهو صاحب السلطة العامة لا حسيب عنه ولا رقيب من الخلق، لذلك تبقى القوانين عقيمة التنفيذ فلو لاحظنا ما جاء في الباب الرابع من القانون رقم: 01/06 المؤرخ في 21 محرم 1427 والموافق 20 أفريل 2006، والذي يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، يدرك أن للرئيس نصيب في مظهر من مظاهر الفساد لا ريب في ذلك، بل لقد رأينا المحاكمات العلانية والسرية لرؤوس الفساد وتجريمهم والأساليب في تحري الرشوة للموظفين العموميين في عهد الرئيس السابق، وما خفي كان أعظم، لذلك فهناك جانب للحكم عن الرئيس من وجهة نظر التعيينات والمعاملات.

-آليات البحث عن الحلقة المفقودة لشرعية النظام: (خميس والي حزام، 2004، ص267)، لقد أدرج أركان النسق السّياسي الجزائري على استخدام آليات مختلفة للبحث عن الشرعية للنظام، حيث فقد الكثير من مصادر الشرعية التي تتمتع بها نظم الحكم المعاصرة (كربوسة عمراني، 2005، ص 155) ولعل أبرز تلك الآليات الترويج بأن النّظام يحقق انجازات عملاقة، ولم يسبق لها أن حدثت في تاريخ الجزائر، وذلك فيما يتصل بالتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة الثقافية، ونشر مؤشرات كمية أو أسماء بعض المؤسّسات أو الأجهزة المنشأة حديثاً وربطها بديمقراطية النسق السّياسي بحسب رؤيتهم، ومن ذلك أيضاً استغلال المناسبات والاحتفالات السنوية للترويج للنظام بالربط مثلاً بين أي برنامج إصلاحي والإسلام في المناسبات الإسلامية، أو إظهار أن النّظام الحاكم هو خير نصير للعمال وقضاياهم في المناسبات العمالية، بل إن النسق السّياسي دأب أيضاً على ربط بين تأخر الإصلاح والتوترات الناجمة عن مشكلة علاقات الحدود الدّوليّة المجاورة تارة، والخوف من سيطرة ما ذكر عن أركان النّظام السّياسي على تسميته خطر وصول المتطرفين الإسلاميين إلى الحكم تارة أخرى.

-انتخابات نوعية مشكوك في نزاهتها السّياسيّة: نكتفي بالإشارة إلى أن كل القوى السّياسيّة المعارضة للنظام السّياسي والحكومي والتشريعي ومنظمات حقوق الإنسان، ظلت تشكك دوماً في نزاهة كل أنماط الانتخابات الجزائريّة، وحيادية أجهزة الدولة منذ عام 1999، وحتى أخر الانتخابات التشريعيّة السابقة 2017، (عبد العزيز بوتفليقة، 2012، ص 08)، حيث أن الحكومات المتعاقبة متهمة باستخدام مؤسّسات الدولة، وإمكاناتها للتأثير في إرادة الناخبين والتدخل في نتائج تلك الانتخابات، والاستفتاءات وقد أكد سلوك بعض أركان النّظام وخطابهم السّياسي تلك الشكوك والمخاوف، فعشية كل انتخابات دأب هؤلاء على التأكيد أن الحكومة ستعمل -هذه المرة- على ضمان نزاهة الانتخابات وحيادية أجهزة الدولة، وهذا أمر يُفهم منه أن الانتخابات السابقة لم تكن نزيهة، وأن أجهزة الدولة لم تكن محايدة عن المشاركة السّياسيّة، (ناصر لباد، 2001، ص 111).

وبهذا فالإصلاح السّياسي في الجزائر، هو إصلاح محتجز في أيدي السّلطة العليا في الجمهورية، حيث عرفت بضع مظاهر الحراك السّياسي بين الأعوام التّالية: 2001، 2002، 2007، 2011، 2012، 2013، 2016، 2019، إضافة إلى حالة من النقد العّام للنظام الحكومي والسياسي، ما

ساهم في بلورة مطالب عامة للإصلاح وقفت من ورائها قوى شعبية وجماعات احتجاجية، ولكن ظل الخطاب السلطوي السّياسي يرفض التنازل عن السلطان والمكاسب في ظل حماية أمنية مشددة من جانب جهاز ومؤسسات الدولة، وآليات الإعلام التعبوي الحكومي، هذا من جهة، وظلت هناك حاجة ملحة إلى: إصلاح الخلل في هيكل السّلطة السّياسيّة، والربط بين السّلطة والمسؤولية، وإصلاح منظومة إدارة الحكومة والقضاء، وإصلاح مسار التّنمية الشاملة وتوسيع وتدعيم قاعدة مشاركة الشعب على نحو عادل وصادق (عبد الرحمان صالح أحمد، 2005، ص 141)، من جهة أخرى، لكن الشعب الجزائري اكتسب دروس من نماذج حراك الشعوب المجاورة، وأخذ يحتاط ليوم الفصل.

ملامح الإصلاحات السّياسيّة الأمنية:

تظهر ملامح الإصلاحات السّياسيّة الأمنية منذ عهد وحكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقية للنظام السياسي الجزائري فيما يلي: الاعتبارات الأمنية لتبرير الإجراءات القمعية من النّظام السّياسي الجزائري، وتطبيق سياسيّة الإذعان والترغيب لأجل السيطرة على المجتمع الجزائري، وتفعيل حالة الطوارئ لقمع المعارضين وتأمين أهداف النّظام الجزائري.

-اعتبارات أمنية لتبرير الإجراءات القمعية من للنّظام: تؤدي اعتبارات الأمن الداخلي والخارجي دوراً هامً جوهرياً في استمرارية واستقرارالنسق السّياسي الجزائري، فالخطاب السّياسي الرسمي يتضمن دوماً تهديدًا خارجياً من الدول الحدودية، أو داخلياً من الإسلاميين وما يُطلق عليه في الجزائر الجماعات المتطرفة الإرهابية - أو الجماعات الخارجة على القانون أو الجماعات المسلحة -، الأمر الّذي يبرر في نظر السّلطة النظامية القبضة الأمنية الحديدية والتضييق الدائم على الحريات والحقوق المدنية، ولهذا وعلى الرغم من الدور الاستبدادي للسّلطة العسكريّة بشكل عام في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فإن المؤسسة الأمنية ظلت قلعة الدفاع الأولى على النّظام السّياسي الجزائري، بل أكثر من ذلك الآمر والناهي في الدولة عامة.

-تطبيق سياسيّة الإذعان للسيطرة على المجتمع عامة:إن السّلطة لا تستند إلى مبدأ المواطنة في علاقتها بالمحكومين، إذ أوجدت نخب وفئات تابعة تدور في فلك النسق السّياسي وتستفيد من بقائه واستمراره على الحالة التي هو عليه الآن -أي قبل أفريل 2019م- (أكرم سوزان روز، 2003، ص 81)، إنها الظاهرة التي تفسر العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس قاعدة المحاباة والمحسوبية في تعيين كبار الموظفين والمسؤولين في قطاعات الدولة المختلفة، وفي منح المكافآت والهدايا والمناصب الفخرية على الموالين للسّلطة والنظام، ويُسخر النّظام السّياسي الجزائري إمكانات الدولة ومواردها، وكذا المساعدات التي يحصل عليه من الخارج، لتمويل تلك الممارسات، لأن كرم السلطة مؤقت وكرم الشعوب استقرار وسلام.

-تفعيل حالة الطوارئ لقمع المعارضين وتأمين النّظام: يحكم بوتفليقة عبد العزيز منذ شهر أفريل 1999، أي بعد الإعلان الرسمي لحالة الطوارئ بسنوات، حيث تم إعلان حالة الطوارئ في 09

فيفري 1992، كإجراء فعال لمحاربة الإرهاب الّذي بدأ من قبل، والدعوة إلى العصيان المدني بعد توقيف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991، واستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد الّذي خلفه المجلس الأعلى للدولة بعد ذلك، الأمر الّذي يمكن السّلطة من توقيف واعتقال من تشاء من المعارضين، وقمع الحريات والحقوق المدنية، كما يستخدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قانون الطوارئ، بشكل مستمر، لإحالة المدنيين من الإسلاميين المسلحين وغير المسلحين، إلى محاكم عسكرية سرية، لاتخاذ التدابير بتلك القضايا في سرية تامة، إلا أنه في انعقاد اجتماع مجلس الوزراء في 03 فبراير 2011 والذي ترأسه عبد العزيز بوتفليقة، تم اتخاذ جملة من القرارات الهامة من بينها رفع حالة الطوارئ، وفي هذا الصدد ذكر رئيس الدولة آنذاك في مستهل قوله: (... أما فيما يخص حالة الطوارئ فإنه تم فرضها من منطلق الاستجابة لمقتضيات مكافحة الإرهاب لا غير، والسبب هذا هو وحده الّذي يملي الإبقاء عليها بمقتضى القانون، إن حالة الطوارئ لم تحل في أي وقت من الأوقات دون حراك سياسي تعددي نشط، ولا هي عرقلت إجراء حملات انتخابية حامية متحمسة بشهادة الملاحظين الذين تابعوها، (عبد العزيز بوتفليقة، 2011، ص 5-7)، وهذا قبل أن يكلف الحكومة بأن تنكب فوراً على صياغة النصوص المواتية التي تتيح للدولة مواصلة مكافحة الإرهاب إلى النهاية بنفس الفعاليّة وفي إطار القانون، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى رفع حالة الطوارئ في أقرب الآجال(عبد العزيز بوتفليقة، 2011، ص 12).

ملامح الإصلاحات السّياسيّة القانونية:

تتجلى ملامح الإصلاحات السّياسيّة القانونية منذ حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقية للجزائر في التحكم بالقوانين للحد من نشاط الأحزاب، والعمل المدني في الجزائر، وإصرار السّلطة على قاعدة التفرد بالسياسات والسيطرة على التشريعات، وتدخل النسق السّياسي في أعمال السّلطة القضائية في الجزائر.

-التحكم بالقوانين للحد من العمل الحزبي والمدني: لابد للأحزاب السياسيّة من الحصول على موافقة لجنة قانونية تسيطر عليها الحكومة الجزائريّة والسلطة التنفيذية، والتي من دورها ممارسة سلطة تجميد أنشطة الحزب السّياسي ودراسة ملفات وسجلات أعمال الأحزاب، كما حدث لأحزاب المعارضة في عهد بوتفليقة، بالإضافة إلى ما حدث تاريخياً لأحزاب الإسلاميين في عهد التسعينيات مثل حزب الإنقاذ صاحب المرجعية الإسلاميّة –في اعتقاده- أيام تبيانه وانفلات حكمه وتغيير هدفه بعدما كان سلمي إلى عدواني دمر الأخضر واليابس، في حين العمل المدني وأنشطة الجمعيات الأهلية التي بدأت في الجزائر عام 1989م ساهمت في الكثير من الأنشطة السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والتعليمية، والرياضية، فتواجهها السّلطة التنفيذيّة بمجموعة من القوانين والتشريعات المقيّدة لأنشطتها والحد منها بغية التحكم فيها والخضوع لما تربوا له مقاصد السلطة التنفيذية.

-إصرار السّلطة على التفرد بالسياسات والتشريعات: لقد أصرّت السّلطة دوماً على تمرير ما تريده هي في شأن جُل قطاعات المجتمع، كما حدث مع قانون السّلطة القضائية أو في ما يتصل

بالنقابات المهنية وقانون الصحافة، وذلك من دون اهتمام برؤى أصحاب الشأن أنفسهم من قضاة وصحافيين ومهنيين، أو اللجوء إلى المعايير الدّوليّة والتجارب الأخرى، كما ظلت السّلطة ترفض لعقود مطالب القوى السّياسيّة المختلفة، وعلى رأسها تعديل الدستور للسماح باختيار رئيس الجمهورية في انتخابات تعددية نزيهة وفق احترام مبدأ التداول على السّلطة والحكم، وتحديد مدة الرئاسة بعهدتين فقط لا ثالثة لهما، وبالتالي فالسّلطة تتحكم بصنع القوانين ولا تحكم به، والمعايير التي تضعها في شكل قوانين وقرارات وسياسات تُنتج استقطابات حادة في المجتمع الجزائري، وتبتعد بالبلاد عن صورة الدولة الحديثة، دولة المؤسّسات الدستورية، وتمكين الشعب من المشاركة في صنع القرارات وتقويم السياسات العامّة (Anderson James E,1994 ,P 124).

-تدخل النسق السّياسي في أعمال السّلطة القضائية: يتمّ ذلك بطرق عدّة، أبرزها حق تعيين القضاة في أعلى سلطة قضائية في الجزائر (المحكمة العليا)، ومن خلال تحكم السّلطة التنفيذيّة في ميزانية المحاكم ومرتبات القضاة والحوافز المالية التي تخصص لهم، كما أن سياسة تعيين القضاة المحالين على التعاقد في مراكز غير قضائية بمرتبات ومكافآت ضخمة أدت إلى تبعية الكثير منهم إلى أهواء السّلطة التنفيذيّة، هذا فضلاً عن أن للسّلطة التنفيذيّة الحق في أن تمتنع عن تطبيق قرارات المحاكم بحجة استقلالها عن القضاء، وفق لمبدأالفصل بين السلطات، أي بين السياسات الإجرائية خاصة(Anderson James E, 1999, p66).

صعوبات الإصلاحات السّياسية للنظام الجزائري البوتفليقي:

وتتمثل تحديات ومعوقات الإصلاح السياسي في كل من النسق الحكومي خاصة، والنسق السياسي عامة في بضع نقاط متتالية ومرتبة لها ما لها من الأهمية، لأنها تحدد المصير المستقبلي للنظام السياسي الجزائري العام، سواء على المدى القريب أوالمتوسطي، لكن المتأمل في واقعها يدرك بأن هناك مظاهر ذلك قد اقترب وحلى بالدولة الجزائرية، وهذا ما حدث بالفعل.

الصعوبات السياسية للإصلاحات السّياسية للنظام في الجزائر:

تعتبر الصعوبات السياسية التي تقف في صيرورة الإصلاحات السياسية في أي نظام سياسي بما فيها النظام الجزائري من أهم العوائق الدالة على التأثير الجلي في تلك الدول، فمنها مثلاً: سرقت عائدات الثروات الباطنية في الجزائر، وضعف الرغبة الحكوميّة في الانتقال الديمقراطي.

-نهب عائدات الثروات الباطنية في الجزائر: إن المشكلة الأساسيّة التي تواجه النّظام الجزائري هو عدم تحول عوائد النفط مثلاً إلى تنمية اقتصادية حقيقية تخرج الشّعب من التنويم والتهميش والإقصاء إلى نور التطور والتقدم والإيواء، وتكمن الأهمية من التّنمية الاقتصاديّة في عملية الإصلاح السّياسي خصوصاً فيما يلي: فكلما زادت التّنمية الاقتصاديّة أدى ذلك إلى زيادة فاعلية النّظام السّياسي الجزائري، وبدأ الشعب في التفكير المزدوج الأوّل: التفكير بالحصول على مكاسب اقتصادية متعددة، والثاني: التفكير بزيادة نسبة المشاركة السّياسيّة من أجل دعم وبناء

الثقة بينهما، لذا يمكن النّظر إلى مسألة عوائد الثروات الباطنية بوصفها عاملاً يبطئ عملية المشاركة السّياسيّة هذا إذا كانت غير عادلة في التوزيع.

-ضعف الرغبة الحكوميّة في الانتقال الديمقراطي: لا يمكن التعميم على الحكومات السابقة قبل حكم بوتفليقة رغم الظروف الوطنية التاريخية، وما بعد حكم بوتفليقة،بأن لديها رغبة حقيقية وإرادة في الإصلاح السّياسي، فلو كانت مظاهر الرغبة موجودة لكانت هناك المبادرات الفعلية، لكن لم تُبْدِيالحكومات اهتماماً في مسألة الإصلاح السّياسي إلاّ من باب "الديمقراطيّة الإجرائية" غير الفعلية، أي أنّها تقوم بإجراءات للحد الأدنى من الإصلاحات السّياسيّة التي تؤدي الغرض الفوري فقط في شكل خطابات واستراتيجيات ولقاءات صحفية، توحي بعدم وجود أي ضرورة للإصلاح السياسي ما دام أن الحكم والحكومات ملخصة في شخص واحد، وكذلك تيقن السلطة بأن تجربة الانتقال الديمقراطي ومظاهر الحراك مستبعد في أوساط المجتمع الجزائري، بحكم السوابق التاريخية، لكن يجري الحراك بما لا تشتهي السلطة، والذي حدث بالدول المجاورة ليس بعيد على مثل هذا النظام الذي عرف وتشبع بجل التجارب للانتقال.

-الصعوبات البيئية للإصلاحات السّياسية للنظام في الجزائر: تعد الصعوبات البيئيةمن بين معوقات الإصلاحات السياسية في النظام الجزائري، هي الأساس والمعادلة الأولى التي تستدعي من السلطة فك اللغز، وإيجاد الحل،فلا نتصور سلطة بدون بيئة مجتمعية تمارس فيها الأليات السلطوية وأبجديات الحكم والإذعان، فهناك الغياب العمدي للمطالبة الشّعبيّة الجزائريّة بالإصلاحات وتحقيق التنمية، والمعاندة الإقليمية في ضرورة التغيير كتجربة مأخوذة من دول التي حدث فيها الحراك وتقلبت البيئة المستقرة إلى بيئة غير مستقرة تدعوا للإصلاح، لكن قابلية الشعوب متباينة.

-الغياب العمدي للمطالبة الشّعبيّة الجزائريّة: تؤدي المطالبة الشّعبيّة في الجزائر دوراً هاماً في مصير الإصلاح السّياسي للنظام السائد فيها، حيث أن مدى المطالبة الشّعبيّة خاصة التي تتم من خلال منظمات المجتمع المدني كالأحزاب السّياسيّة، وغيرها من المؤسّسات الفاعلة في توجه صياغة السّياسات العامّة للحكومة الجزائريّة، حيث تقوم بدور فاعل في تقدّم الإصلاح وفي مزيد من التراكم الديمقراطي الّذي تحتاجه الدولة الجزائريّة، وتشير الدراسات والأبحاث العلميّة التطبيقية إلى أنه من دون وجود أحزاب سياسيّة قوية، فإن الإصلاح السّياسي للوصول إلى الديمقراطيّة هو أمر صعب، حيث إن التجارب الفاعلة المطالبة بالتغيير والإصلاح السّياسي والدعوة إلى الانتقال الديمقراطي، ترافقت مع تجارب بعض الدول المجاورة، ويلاحظ أيضاً أن في بعض ولايات الوطن تفاوت في سبل وآليات المطالبة الشّعبيّة بالإصلاح السّياسي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن بعض ولايات الوطن مثل: تلمسان، وهران، قسنطينة، قالمة، تسمسيلت، وما جاورها، لا توجد فيها مطالبة شعبية بالإصلاح السّياسي، بينما في بعض ولايات أخرى، فإن مستويات المطالبة تأتي في أوجها في: تيزي وزو، ورقلة، غرداية، تمنغاست، وفي الشمال الشرقي للعاصمة، وهذا بالطبع نتيجة تجربتها في ممارسة وتقديم المطالب في كل مرة في شكل من أشكال المطالبة: الإضرابات، الاحتجاجات، المظاهرات، الاعتصامات، بل ربما ترتقي

للفوضى السلبية المدمرة لمنشآت الدولة والمجتمع، كما حدث في الخامس أكتوبر 1988، إلا أن المطالبة في باقي الولايات تعتبر متناثرة ومتدنية جداً، وهذا سيكون له تأثير سلبي في عملية التغيير، أو الانتقال الديمقراطي، لذا لابدّ من تنظيم التحرّك الشّعبي في هذه الولايات من خلال مؤسّسات سياسيّة ومدنية تطالب بالإصلاح بشكل حضاري من أجل سماع صوتها من قبل الحكومة الحالية والسّلطة التنفيذيّة الرّاهنة، ولا نريد ثورة تسقطنا في دوامة بل تصلح حالنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي،وهذا ما حدث في أواخر السنة الماضية 2019.

-المعاندة الإقليمية في الإصلاح السّياسي: تؤدي الضغوط والمظاهر الإقليمية للإصلاح السّياسي دوراً هاماً في مستقبل الديمقراطيّة في دولة الجزائر، حيث أنّها محاطة بتونس التي شهدت عبر السنوات الماضية تقدّماً إصلاحياً في المجال الديمقراطي خاصة، من حيث أنّها وفق المعايير الأساسيّة للديمقراطية تشكل نموذجاً متقدماً في منطقة الوطن العربي، كما أن الانتخابات الرئاسية في مصر قد تؤثر في مستقبل الديمقراطيّة في الجزائر خاصة في ظل عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي جوان 2013، عن طريق المؤسسة العسكريّة المصرية بقيادة عبد الفتاح السيسي، وليس هذا على الجزائر بغريب أو بعيد، بل عرفت الجزائر عدة انقلابات مختلفة الطرق منها ما يلي: انقلاب هواري بومدين على رئيس بن بلة أحمد، و إقالة الشاذلي بن جديد عن طريق المؤسسة العسكريّة، وتصفية محمد بوضياف بسبب كشف ملفات الفساد وعدم خضوعه للمؤسسة العسكريّة، كل ذلك أثر على طبيعة البيئة الاجتماعية والسياسية بالجزائر، حيث قام النظام بالتصعيد من خلق أزمات وإدارة الدولة بالأزمة وتفعيلها من أجل استسلام السّلطة التنفيذيّة الحاكمة آنذاك بقيادة الرئيس لمين زروال والضغط عليه للتنحي عن منصبه جبراً وغصباً، وهذا ما حدث في تلك الفترة التي عايشناها.

وفي إطار التشخيص الجديد لمعضلة الإصلاح السّياسي في الجزائر، فقد طرحنا ولخصنا أبعاد مختلفة تفسر تلك العوائق بصيغة سهلة، في ما يلي:

- وجود مقاومة ضدّ إدخال الإجراءات، التي يمكن أن تبدو نزولاً عند ضغط، واحتقان داخلي مجتمعي، والتزاماً بجدول أعمال الديمقراطية الأجنبية والمحلية(محمد بلقاسم القريوتي، 2002، ص 237).

- الخوف من العواقب والآثار التي يمكن أن تكون بائنة لزعزعة الاستقرار الحكومي والسياسي عند تطبيق ونزاهة التعدّدية السّياسيّة الصائبة، وصدق المشاركة السّياسيّة للشعب.

- ضعف القيادات الحزبيّة خاصة المعارضة للنظام السّياسي الجزائري، والقصور والخمول من جانب أولئك الممسكين بالسّلطة التشريعيّة، وتيقن الشعب بعدم كفاءتهم في التسيير.

- الخوف الشّعبي من الضغط على السّلطة للتغيير، خاصة خلال الأشهر الأولى من سنة 2019، وهذا بسبب السيناريوهات السابقة في الجزائر: أزمة أكتوبر 1988، والعشرية السوداء.

- تقييد المجتمع المدني من الحكومة السّياسيّة بتفادي السّياسة الشّعبوية، وعدم تفعيل آليات التنشئة السّياسيّة المكونة للشعب الجزائري، لكنه استبدل منهجية الحراك من نماذج عربية فأصبح بعد ذلك صاحب المنهجية الحكيمة في ترشيد الشعوب وتنحي الفساد القيادي العام.

- غياب الإرادة التنفيذيّة الحكوميّة من جانب أولئك الموجودين على كراسي مبثوثة في السّلطة العامة، فالكرسي يغري.

خاتمـة:

لقد تناولنا في هذا المقال ملامح تفعيل الإصلاح السّياسي في النّظام الجزائري، وصعوبات الإصلاحات السّياسية للنظام السياسي في الجزائر، في الفترة الممتدة من بداية حكم بوتفليقة إلى نهاية حكمه في العام الماضي، وقد اتضح لنا جلياً عدّة استنتاجات من هذا التحليل، وهي كما يلي:

-امتاز الإطار السياسي السلطوي في الجزائر بعملية سياسيّة معقدة وغير شفافة بمستوياتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بالقرار السّياسي العّام،أوضبط السِّياسات العامّة في مختلف الميادين: السّياسيّة، والاقتصادي، الاجتماعي الثقافية، والإدارية، حيث تأثرت بها الجزائر في مختلف دساتيرها متتالية: 1963، 1976، 1989، 1996، 2016، إلى غاية تنحي النظام وبقايا النظام السياسي بالجزائر شهر أفريل 2019.

-تتنوع وتتجلى الأدوات السياسية والقانونية التي تفسر بها العلاقة بين السّلطتين: السّلطة التنفيذيّة والسّلطة التشريعيّة، في أربع نقاط هي: المشاركة في التشريع، الاعتراض على القوانين، استخدام حق حل المجلس الشّعبي الوطني عند الضرورة، ووفقا لما تتطلبه الظروف الوطنية لتلاقي أي تعسف أو تجاوز في استعمال السّلطة أو حل أزمة سياسيّة، المشاركة الفعالة في انتقاء أعضاء البرلمان بوجه عام والمعينين في الغرفة الثانيةمنهم بوجه خاص، وهذا اختلال دستوري في الجانب التفعيلي منه.

-المنهجية الديمقراطيّة في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة غير مرهونة بادعاءات وخطابات المعارضة، بل هي محكومة بمجموعة من الشروط تتلخص في: الفارق في نسب الأصوات، الانسجام في الكتل السّياسيّة، تحرر الانتخابات، إمكانية وجود علاقة بينية بين نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومة، وهذه منهجية عقيمة لا تضمن استقرار النظام السياسي.

-الانتقال الديمقراطي في عهد رئاسة عبد العزيز بوتفليقة الجزائر طرح ثلاث أسئلة منها: الانتقال من أين إلى أين؟، ثمّ كيف الانتقال؟، والسؤال الأخير هو المتعلق بماهية إجراءات وأساليب هذا الانتقال وبالأجهزة والآليات الفاعلة فيه؟، لكن الشعوب الجزائرية لم تصبر عن الإجابة ولم تتأخر عن التنفيذ، فانقلب السحر على الساحر.

-شهدت في بعض ربوع الوطن الجزائري ذات التجانس السكاني: حراكاً سياسياً على أرضية سياسيّة وطبقية، شاركت فيه قوى شبابية، وسياسية، ونقابية، وطلابية، بينما شهدت ولايات التي تجتهد دائماً استقطاباً طائفياً ومنطقياً، حراكاً أوسع على أرضية طائفية، وهذا السبب في التعثر الشّعبوي في الجزائر في السنوات الأخيرة قبل انهاء حكم بوتفليقة.

-لاحظنا أبرز ملامح الإصلاحات السّياسيّة منذ فترة نيل حكم عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر من السنوات الأولى إلى الوقت الذي أقيل فيه، بحيث سمع الشعب الجزائري دائماً في خطابات الرئيس عبارات تؤكد أن الديمقراطيّة هي أفضل ضمانة للمستقبل، وأنه لا يرغب في احتكار عملية صنع القرارات والسياسات العامّة للدولة، لكن الشعب الجزائري تدرج في القضاء على النظام السابق بمنهجية التعافي من كل سوء يعثر موازين هدفه المنشود، والمتمثل في إسقاط النظام الرئاسي دون الخوض في منهجيات فشلت بدول الجوار، وعدم العودة لمنهجيات الفوضى السابقة في حياة الشعب الجزائري، وهذا ما حدث في الجمعات المتتالية للتعبير عن عدم الثقة بالنظام السياسي الجزائري، لتختم أشغال الغضب بالتنحي الفوري للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

ومن أجل استشراف المستقبل على أسس علمية ووضع استراتيجيات فعّالة تروم الحفاظ على المصالح العامة في الجزائر، وفق ما ترميه المتغيرات المتسارعة وظهور الفتن المزيلة للحوار والتشاور والتعاون على التنمية المشتركة بين مطالب الشعبوية والرغبات الحكومية السلطوية في جميع مستوياتها يتوجب اقتراح عدة توصيات مهمة هي كما يلي:

-ضرورة إدماج ثلاث أولويات في أي برنامج إصلاحي سياسي أو سياسة عامة للتنمية في دولة الجزائر، مهما كانت ظروف البيئة العامة، وهي: الحفاظ على الآليات البيئية المجتمعية في داخل النظام العام، الاستخدام المستدام لموارد الدولة استخداماً رشيداً غير تمييز فيه وتبديد، وفي الأخير الحفاظ على التنوع التعاوني بين السلطة والشعوب، هذا كله من دعائم الإصلاحات في أي بلد.

-إنشاء وزارة مستقلة للبحث العلمي السياسي القانوني تكون الجهة المسؤولة عن توفير الدعم المالي والمعنوي لمؤسسات دراسات أعمال بناء الثقة بين الشعبالجزائرية والحكومة والسلطة التنفيذية.

-ضرورة ربط الدراسات والبحوث السياسية والقانونية والمجتمعية المنجزة بخطط ومشاريع وأعمال للحكومات لتحقيق التنمية العامة الشاملة، بما فيها تطوير السياسة الخارجية يساهم في التنمية الداخلية للدولة الجزائرية.

-إنشاء معاهد للتكوين القطاعي الاستراتيجي والدبلوماسي لإعداد أطر بشرية مؤهلة لتمثيل مصالح الدولة في جميع المجالات بما فيها الرئاسة وقيادة الدولة.

قائمة المراجع:

1.أكرم سوزان روز (2003)، الفساد والحكم، ترجمة عربيّة، فؤاد سروجي، الأهلية، عمان.

2.بوتفليقة عبد العزيز (2011)، رفع حالة الطوارئ في أقرب الآجال، مجلة الجيش الوطني، العدد، 571، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكريّة، الجزائر.

3.الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة، قانون رقم 06/ 01 مؤرخ في 21محرم عام 1427 الموافق 20أفريل سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

4.الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة، قانون رقم 16/ 01 مؤرخ في 26 جمادي الأولى عام 1437 الموافق 06 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 14.

5.خميس والي حزام(2004)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السّياسيّة العربية في إشارة لتجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

6.سلوى جمعة شعراوي (2001)، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامّة، كليّة الاقتصاد والعلوم السّياسيّة، القاهرة.

7.عبد الرحمان صالح أحمد (2005)، سياسات دعم الغذاء في مصر، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامّة، كليّة الاقتصاد والعلوم السّياسيّة، القاهرة.

8.عبد الله رابح سرّير (2006)، عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامّة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص، التّنظيمات السّياسيّة والإدارية، قسم العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّوليّة، كليّة العلوم السّياسيّة والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.

9.كربوسة عمراني (2005)، الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني، رسالة ماجستير، تخصص التّنظيمات السّياسيّة والإدارية، قسم العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّوليّة، كليّة العلوم السّياسيّة والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.

10.لمام محمد حليم (2003)، ظاهرة الفساد السّياسي في الجزائر، دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، تخصص التّنظيمات السّياسيّة والإدارية، قسم العلوم السّياسيّة، كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة، جامعة الجزائر، الجزائر.

11.محمد بلقاسم القريوتي (2002)، الإدارة العامة الحديثة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.

12.ناصر لباد (2001)، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر.

13.Chandler ,J.A.(1990), Public policy making for local government , London and N.Y. Rout ledge.

14.Anderson James E ,(1999), Public policy making: an introduction , Boston: Houghton Mifflin company.

15.Easton , D ,(1995), The Political System , New York: Knopt .